جامعة سوهاج
كلية التربية
مجلة شباب الباحثين

واقع قدرة الجامعات السعودية على تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي

إعداد

د / فهد صالح الحضيف
أستاذ أصول التربية المشارك- كلية التربية - جامعة القصيم
أ / رؤى علي السلامة
باحثة ماجستير-أصول التربية- كلية التربية- جامعة القصيم
أ / ريا عبد الله الحماد
باحثة ماجستير -أصول التربية - كلية التربية- جامعة القصيم
أ / نورة صالح العريني
باحثة ماجستير- أصول التربية- كلية التربية- جامعة القصيم
المملكـــة العربيـــة السعوديـــة

تاريخ الاستلام: ١٥ سبتمبر ٢٠٢١ - تاريخ القبول: ٥ أكتوبر ٢٠٢١ م

DOI :10.21608/JYSE.2021. 188040

ملخص :

عنوان البحث: واقع قدرة الجامعات السعودية على تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي.

استهدف البحث معرفة واقع قدرة الجامعات السعودية على تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي، وذلك من خلال التعرف على العوامل المؤثرة على الطلب المتزايد على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وكذلك الكشف عن الآثار المترتبة على الطلب المتزايد على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والتوصل لحلول مقترحة تساعد على تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي، وقد استخدم الباحثون المنهج التحليلي للتوصل لنتائج البحث، وقد تبين من خلال النتائج أن النمو الاقتصادي والحضاري الذي تشهده المملكة العربية السعودية من أهم العوامل المؤثرة على الطلب على التعليم العالي ، كما أن تأثير تلك العوامل وما تؤدي من دوراً مهما في الطلب على التعليم العالي مع عدم قدرة الجامعات على استيعابهم له آثار سلبية لا بد أن تعالج قبل أن تصبح مشكلات من الصعب تداركها، وفي ضوء ذلك فقد توصل البحث لبعض الحلول الممكنة لمشكلة الطلب على التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية:

التعليم العالي- تزايد الطلب على التعليم العالي- الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي- التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

The reality of the ability of Saudi universities to meet the increasing demand for higher education.

Abstract:

The research aimed to find out the reality of the ability of Saudi universities to meet the increasing demand for higher education. By identifying the factors affecting the growing demand for higher education in Saudi Arabia and uncovering the effects of the ever-increasing need for higher education in Saudi Arabia and finding proposed solutions that help meet the increasing demand for higher education. The research used the analytical approach to reach the results of the investigation. The economic and cultural growth witnessed by the Kingdom of Saudi Arabia is one of the most important factors influencing the demand for higher education. The impact of those factors and the critical role they play for higher education, with the inability of universities to absorb them, has adverse effects that must be addressed before problems become hard to overcome. In light of some research, it has reached the issue of higher education.

Keywords:

Higher Education - Increasing Demand for Higher Education - Social Demand for University Education - Higher Education in Saudi Arabia.

أولاً: الإطار العام للبحث

مقدمة:

أصبح للتعليم العالي في وقتنا الحاضر مكانة بارزه وذلك لما له من أهمية في الأوساط التربوية، والاقتصادية، والسياسة، باعتباره الأداة الفعالية للتكيف والتوافق مع متطلبات الحياة والتغيرات المتسارعة، حيث إن الارتقاء بجودة التعليم العالي وكفاءته يعد مؤشراً هاماً على رقي المجتمع وتقدمه، فهو المسؤول عن تأهيل القوى البشرية القادرة على الإبداع، والابتكار، والتميز، والتي تعد الثروة الحقيقية للمجتمع والمحرك الرئيسي لعملية التنمية، فالثروة الوطنية لم تعد قائمة على امتلاك وزيادة إنتاج المواد الخام وحسب، بل امتلاكها لرأس المال البشري القادر على الإنتاج والعمل، والتطوير، ومواكبة التغيرات والتكيف معها (خليفة،٢٠٠٧).

وفي ضوء ذلك يؤكد الزامل (٢٠١٨) إلى أنه متى ما أرادت المجتمعات التقدم والتطور والنهضة، كان عليها الاهتمام بالتعليم العالي، حيث أن له أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمن خلال مؤسسات التعليم العالي التي تقدم تعليماً متخصصاً لطلابها، يتم إعداد رأس المال البشري؛ الذي أصبحت أهميته تفوق أهمية رأس المال المادي، فالتعليم يزيد من قدرة الأفراد على تنمية مهاراتهم، وقدراتهم، وكذلك زيادة وتحسين مستوى إنتاجهم بما يتوافق مع متطلبات العصر، فبتالي يمكنهم التعليم من زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادهم. وفي ذات السياق يؤكد الدهشان وآخرون (٢٠١٧) أن التعلم العالي يعد من أهم مصادر تعزيز التنافس الدولي وتحقيق التقدم الاقتصادي؛ لأن من خلاله تزداد قدرة الأفراد على فهم الواقع والتغيرات العالمية التي تحدث، فبتالي يزدادون إقبالاً عليها بما يحقق التقدم العلمي والتكنولوجي للمجتمع ككل، فينعكس ذلك على زيادة الوعي لأفراد المجتمع، وعلى إحداث الحراك الاجتماعي والتغيير والإيجابي.

وبناء على ذلك فقد شهد التعليم العالي إقبالاً كبيراً وتنوعاً في مجالاته، نتيجةً لتزايد الوعي بأهميته الحيوية بالنسبة للتنمية الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، وبناء مستقبل المجتمع بتزويد أفراده بالمهارات والمعارف اللازمة، وعلى هذا فإن تزايد الطلب على التعليم العالي لم يعد محصوراً على الطلب المحلي فقط، بل أصبح هناك طلب عالمي على عديد من جامعات العالم نتيجة لعولمة التعليم العالي، وعليه فلا بد من الجامعات أن تعمل على توسعة مواردها المادية والبشرية والفنية لمواجهة الطلب عليها (نمور،٢٠١٢).

مشكلة البحث:

إن التقدم العلمي والثروة الهائلة في مجال التكنولوجيا والمعلومات، والتي فرضت على التربية تغيرات عديدة في تنمية قدرات الأفراد ومهاراتهم لمواكبة تلك التغيرات، وكيفية الحصول عليها وتحليلها، وفهمها، كان لها الدور البارز في تزايد الطلب على التعليم العالي، حيث تعد مؤسسات التعليم بمختلف مستوياتها ولاسيما التعليم العالي منها، ركيزة أساسية للنهضة والتطور والبناء الاجتماعي والثقافي، وتحقيق التنمية المستدامة، حيث إن هؤلاء الطلبة يمثلون الأساس في حركة التنمية للمجتمع (سليم،٢٠١٨).

وفي ظل تلك التطورات والتغيرات التي يشهدها العالم على كافة المستويات والتي تتخذ الدول الخطط والبرامج من أجل ازدهار وتنمية مجتمعاتها، فقد اتخذت المملكة العربية السعودية كغيرها من الدول برامج وطنية لتنمية الشاملة، حيث اعتمد برنامج التحول الوطني لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م والذي يعتبر التعليم أهم مرتكزات رؤية المملكة ٢٠٣٠م، التي تهدف إلى خلق قوة عاملة ماهرة تعزز النمو الاقتصادي، وكذلك تهدف إلى مشاركة القطاع الخاص في تعزيز دورة في تنمية قطاع التعليم لتعزيز الاقتصاد الوطني وتنمية أفرد المجتمع، ولتحقيق ذلك تتجه المملكة إلى التنمية في التعليم العام والتعليم العالي خصوصاً، والتوسع في أعداد المقبولين في الجامعات، وكذلك التوسع في برامج التدريب التقني والمهني وتطويرها ونشرها في جميع المناطق، مستهدفة رفع الكفاءة التعليمية وتطوير القدرات المهارية والمعرفية (التحول الوطني،٢٠١٨).

وبناء على ذلك فقد أشار الزامل (٢٠١٨) إلى أن اتجاهات الجامعات تسعى إلى توفير فرص الالتحاق ببرامج التعليم العالي لشريحة كبيرة من الطلبة حيث إن خريجي المرحلة الثانوية في العام الدراسي ١٤٣٨-١٤٣٩هـ، قد تم قبولهم في مؤسسات التعليم العالي بنسبة ٨١%، إلا أن البرامج النظرية تحظى بنسبة أكبر من البرامج العلمية في القبول، مما نتج عنه تكدس في أعداد خريجي البرامج النظرية، كذلك فإن أعداد التزايد على الجامعات تتركز على منطقة الرياض، ومكة المكرمة، والمنطقة الشرقية. وهذا ما أكدت علية إحصائيات الهيئة العامة للإحصاء حيث بينت المؤشرات أن منطقة مكة المكرمة تشمل على النصيب الأكبر من المقاعد المتاحة حيث يتوفر فيها ما نسبته ٢٢%، تليها منطقة الرياض بما نسبته ٢٠%، ثم المنطقة الشرقية بما نسبته ١٢% من إجمالي المقاعد (الهيئة العامة للإحصاء،٢٠١٩).

وفي ذات السياق أشارت إحصائيات الهيئة العامة للإحصاء، أن أعداد خريجي الثانوية للعام الدراسي ١٤٤٠هـ بلغ ٣٥٦,٢٦٩ طالباً وطالبة، ووفرت الجامعات٨٧% من إجمالي القبول للعام الدراسي ١٤٤١هـ، حيث وزعت بنسبة ٦٨% لبرامج البكالوريوس وكليات المجتمع، و٢٩% لبرامج المؤسسات العامة للتدريب الفني والتقني، بينما برامج التعليم الإلكتروني بلغت نسبة القبول فيه ٣%، كذلك بلغت نسبة القبول في الجامعات الأهلية نسبة ٣% من أعداد المقبولين في التعليم العالي ككل (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٩).

ومن هنا نلاحظ أن نسبة القبول في الجامعات لاتزال غير كافية بالنسبة للطلبة؛ فمستقبل الأفراد مبني على شهاداتهم الجامعية، لذلك فلا بد من الاهتمام بمشكلة زيادة الطلب على التعليم العالي ليس كماً فقط، بل كماً وكيفاً لأن الاكتفاء بالقبول في الجامعات دون الأخذ بالاعتبار بميول الطلبة ومتطلبات سوق العمل، ينتج عنه مشكلات تتمثل في زيادة البطالة، وعدم رضا الطلبة عن تخصصهم مما يؤدي إلى هدر تعليمي يتمثل في تسرب الطلبة أو الرسوب؛ وقد أكد على ذلك الدهشان وآخرون (٢٠١٧) أن التعليم إذا بقي تقليدياً متجهاً إلى تخصصات ليس لها مجالات عمل كافية في سوق العمل فإن النتيجة ستكون عكسية في زيادة القلق والسخط لدى الخريجين، وعدم استقراراهم وارتياحهم في أعمالهم في المجتمع، مما يؤدي إلى قلة العوائد الإيجابية من التعليم.

أسئلة البحث:

سعى البحث للإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما واقع قدرة الجامعات السعودية على تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما العوامل المؤثرة في الطلب المتزايد على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟

٢- ما الآثار المترتبة على الطلب المتزايد على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟

٣- ما المقترحات التي تمكن الجامعات السعودية من تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي؟

أهداف البحث:

استهدف البحث تحقيق الأهداف الآتية:

١- **التعرف على العوامل المؤثرة في الطلب المتزايد على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.**

٢- **الكشف عن الآثار المترتبة على الطلب المتزايد على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية**

٣- **التوصل للحلول مقترحة تمكن الجامعات السعودية من تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي.**

أهمية البحث:

استمد البحث أهميته من أهمية التعليم العالي وماله من دور رئيسي في إعداد الأفراد الذين يمثلون المحور الأساسي للتنمية بجوانبها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، فالتعليم العالي هو مرحلة التخصص والإعداد العملي في كافة أنواعه ومستوياته، وذلك سداً للحاجات المجتمع المختلفة في حاضرة ومستقبله، بما يساير التطور المنشود الذي تسعى إليها المجتمعات للتحقيق أهدافها وغايتها، وعلى هذا فإن نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية يعمل على تحقيق أهداف المجتمع السعودي وطموحاته، من خلال البرامج الأكاديمية والبحثية التي تقدمها مؤسساته في مختلف التخصصات والنشاطات، وهي في الوقت نفسه تقوم بتعديل وتطوير هذه البرامج باستمرار وفق التطور الدائم الذي يشهده التعليم العالي، وذلك لكي يصبح قادرا على المنافسة، ومتمكنا من التفاعل الإيجابي مع معطيات المتغيرات العالمية، مع المحافظة على الثوابت والقيم الاجتماعية للمجتمع، لذلك فإن الاهتمام بالتعليم العالي بكافة جوانبه ومدخلاته يعد ضرورة لمواجهة التحديات والمتغيرات التي يمر بها العالم، ولتحقق المملكة العربية السعودية رؤيتها ٢٠٣٠م في أن تكون ثلاث جامعات سعودية الأعلى تصنيفاً من بين جامعات العالم.

حدود البحث:

التزم البحث بالحدود التالية:

- **الحد الموضوعي: الطلب المتزايد على التعليم العالي في جامعات المملكة العربية السعودية، حيث تناول البحث التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وأهدافه، ومفهوم الطلب على التعليم العالي للوصول إلى نتائج البحث.**

- **الحدود المكانية: الجامعات في المملكة العربية السعودية.**
- **الحدود الزمانية: اقتصرت الدراسة على عام ٢٠٢٠م.**

مصطلحات البحث:

- الطلب على التعليم العالي.

يعرفه الحميدي (٢٠١١: ٩٠٧) بأنه "عبارة عن زيادة أعداد الطلاب الراغبين في الالتحاق بالجامعات والكليات بعد انتهاء المرحلة الثانوية لاستكمال دراستهم وذلك التحقيق طموحاتهم التعليمية، والحصول على الوظيفة المناسبة، وتحقيق الترقي الاجتماعي في المجتمع".

بينما يعرفه خليفة (٢٠٠٧: ١٠) بأنه "يتمثل بالطموح التعليمي من الأفراد (الطلبة وأولياء الأمور) بالالتحاق بالتعليمي الجامعي، والانخراط بالتخصصات التي تضمن للطالب الحصول على وظيفة بعد الانتهاء من سنوات الدراسة الجامعية".

ويعرف إجرائياً بأنه: زيادة في أعداد المتقدمين على الجامعات بدرجة تفوق قدرتها على استيعابهم، مما ينتج عنها مشكلات ترتبط بضعف جودة المخرجات التعليمية وذلك بزيادة البطالة لحاملي الشهادة الثانوية، أو زيادة في تكدس الطلبة في تخصصات معينة.

منهج البحث:

استخدم الباحثون المنهج التحليلي، بنوعه التفسيري الذي يعتمد على قراءة الموضوعات المتوفرة حول موضوع البحث، والأدبيات المتوافرة، ثم العمل على تحليل كل ما تحتويه من معلومات، ثم محاولة الربط بينهم، للوصول إلى تحديد الإشكاليات الخاصة بهذا الموضوع (درويش، ٢٠١٨)؛ وهذا النوع من المناهج لا يتطلب استخدام أدوات للبحث، وبالتالي فلا يتطلب وجود أساليب إحصائية.

ثالثاً: الإطار النظري:

- التعليم العالي في المملكة العربية السعودية:

يمثل التعليم العالي المرحلة التخصصية من التعليم المسؤولة عن إعداد الكوادر المؤهلة القادرة على التنمية الوطنية، كما يعمل على تكوين المهارات المطلوبة لدى العنصر البشري لإحداث التنمية في مختلف مجالات العمل والإنتاج الاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية؛ لذا فكلما زاد اهتمام المجتمع بالتعليم العالي ومؤسساته وبرامجه زاد تقدم وتطور ذلك المجتمع، وهذا ما جعل إنشاء مؤسسات التعليم العالي واستمرار التوسع فيها سياسة تعمل عليها الدول

لرفع مكانتها العلمية والتكنلوجية، واستجابة لزيادة الطلب الاجتماعي على هذا النوع من التعليم، وتعد المملكة العربية السعودية إحدى الدول التي اهتمت بالتعليم العالي وعملت على إنشاء الجامعات الحكومية لحاجتها إلى كوادر بشرية مؤهلة ومدربة من موظفين وعاملين في أجهزة الدولة المختلفة؛ لذا ففي في عام ١٣٦٩هـ أنشئت أول كلية جامعية وهي كلية الشريعة في مكة المكرمة، وفي عام ١٣٧٢هـ تأسست كلية المعلمين في مكة المكرمة بهدف تخريج معلمين للمرحلة الثانوية، تلاها تأسيس كلية الشريعة الثانية في الرياض عام ١٣٧٣هـ، وفي عام ١٣٧٧هـ أنشئت أول جامعة في المملكة العربية السعودية وهي جامعة الملك سعود، ثم توالت بعد ذلك افتتاح الكليات والجامعات، حتى بلغ عدد الجامعات في وقتنا الحالي ٣٠ جامعة حكومية في مختلف مناطق المملكة وتتبعها الكثير من الكليات (الغامدي، وعبد الجواد،٢٠١٥).

كما يضم التعليم العالي الجامعات والكليات الأهلية والتي تسعى المملكة العربية السعودية استمرار دورها مع الجامعات الحكومية وما تقدمه من تخصصات تواكب حاجة سوق العمل والتطورات التقنية والعلمية التي يشهدها العالم، حيث يوجد ١٥ جامعة أهلية تأسست عام ١٤٢٠هـ وهي جامعة الأمير سلطان في الرياض ثم تلاها عدد من الجامعات وهي جامعة الأعمال والتكنلوجيا، والجامعة العربية المفتوحة، وجامعة الأمير فهد بن سلطان، وجامعة الأمير محمد بن فهد، وجامعة الأمير مقرن بن عبد العزيز، وجامعة الفيصل، وجامعة اليمامة، وجامعة دار العلوم، وجامعة عفت، وجامعة دار الحكمة، وجامعة رياض العلم، جامعة المعرفة، وجامعة المستقبل، وجامعة سليمان الراجحي، كما يوجد ١٩ كلية أهلية في الرياض، وجدة، والمنطقة الشرقية، والقصيم، والمدينة المنورة، وأبها، والباحة (وزارة التعليم،٢٠٢٠).

كذلك يضم الكليات التقنية التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وهي ٦٢ كلية في مختلف مناطق المملكة العربية السعودية، وقد عنيت المملكة العربية السعودية بتأهيل وإعداد القوى البشرية في المجالات التقنية والمهنية في تلك الكليات فهي تضم ٢٣٢,٢١٤ متدرباً من الجنسين (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ٢٠٢٠).

كذلك توجد كليات المجتمع التي تضم برامج انتقالية يلتحق الطلبة بها لمدة سنتان، وبعدها ينتقل للقسم المكمل له في الجامعة، برامج تأهيلية وهي برامج تقوم بتأهيل الطلاب في عدد من التخصصات التي تلقى اقبال كبير في سوق العمل (الغامدي، وعبد الجواد، ٢٠١٥).

كما تضم منظومة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية برامج للابتعاث الخارجي كبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي عام ٢٠٠٥م لمواصلة دراسة الجامعية والعليا للراغبين في الحصول على درجات علمية تلبي حاجة سوق العمل ومتطلبات التنمية في المملكة، كذلك صدر في عام ٢٠١٥م مشروع وظيفتك بعثتك حيث عملت الوزارة على ربط الابتعاث بالتخصصات المطلوبة في سوق العمل لتوفير الوظائف للمبتعثين، وفي عام ٢٠١٩م اتخذت الوزارة مسار جديد للابتعاث وهو مسار التميز والذي يهدف إلى تحقيق متطلبات التنمية الشاملة وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠م وذلك لرفع مستوى التأهيل العلمي للطلاب والطالبات من خلال ابتعاثهم إلى مؤسسات تعليمية عالمية متميزة (وزارة التعليم،٢٠٢٠).

- أهداف التعليم العالي في المملكة العربية السعودية :

تشتق أهداف التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من طبيعة المجتمع السعودي فهي امتداد لثقافته، وعاداته، وقيمه، حيث يعد الدين الإسلامي هو الأساس الذي تبنى عليه تلك الأهداف في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع وتقدمه، وتطوره، كما يعد توفير فرص التعليم وإتاحته للجميع أفراد المجتمع من الأهداف الأساسية التي تسعى المملكة العربية السعودية لتحقيقها من خلال التعليم العالي، حيث نصت وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على أهداف التعليم العالي والتي تتمثل فيما يلي (اللجنة العليا لسياسة التعليم، ١٤١٦هـ):

١- تنمية عقيدة الولاء لله سبحانه وتعالى، وتزويد الطلبة بالثقافة الإسلامية التي تشعره بمسؤولياته عن أمة الإسلام، ولتكون إمكانياته العلمية والعملية نافعة مثمرة.

٢- تأهيل مواطنين أكفاء علميا وفكرياً لأداء واجبهم في خدمة بلادهم والنهوض بأمتهم، في ضوء العقيدة السليمة ومبادئ الإسلام السديدة.

٣- توفير فرص إكمال الدراسات العليا في التخصصات العلمية المختلفة للراغبين والموهبين من الطلبة.

٤- الإسهام الإيجابي في ميدان البحث العلمي والذي يؤدي دوراً في التقدم العالمي في الآداب والعلوم والمخترعات، وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التكنولوجية.

٥- التقدم بحركة التأليف والإنتاج العلمي بما يطوع العلوم لخدمة الثقافة الإسلامية، ويمكن البلاد من دورها القيادي لبناء الحضارة الإنسانية على مبادئها الأصيلة.

٦- التوسع في حركة الترجمة للعلوم والمعارف النافعة إلى لغة القرآن، وتنمية ثروة اللغة العربية من المصطلحات، بما يسد حاجة التعريب، ويجعل المعرفة في متناول أكبر عدد من أبناء المجتمع.

٧- التوسع في تقديم الخدمات التدريبية والدراسات التجديدية التي تمكن الخريجين والعاملين على مواصلة التعلم والبحث عن الجديد في مجالاتهم المختلفة.

- الطلب المتزايد على التعليم العالي:

يؤدي التعليم العالي دوراً مهما في عمليات التغيير والتطور الاجتماعي، فمن خلاله تتجدد الأفكار والمعارف ويكتسب الفرد المرونة والقدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية، والتصرف على أسس سليمة، وعلى هذا فإن العوائد الإيجابية من التعليم العالي على الفرد والمجتمع قد ترتب عليه ظهور ضغوط على القبول بالجامعات، حيث إن العامل الاقتصادي وأهمية الوظيفة وضمان الحصول عليها بعد الانتهاء من سنوات الدراسة الجامعية، والقيمة الاجتماعية للتعليم وما يكتسبه الفرد من خلاله شكل عوامل أساسية للطلب على التعليم العالي (أبو كليلة،٢٠٠١).

وبناء على ذلك فقد أصبح التعليم العالي حقاً لكل متعلم يستوفي متطلباته الأكاديمية الالتحاق به، حيث يؤكد على ذلك خليفة (٢٠٠٧) في أن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أصبح مفهوما شائعا في معظم الأنظمة التعليمية في العالم المتقدم والنامي على السواء، ويعني بتكافؤ الفرص التعليمية أن يستطيع كل فرد أن يجد تعليماً بما يتناسب مع قدراته واستعداداته، دون النظر إلى مستواه الاقتصادي أو الاجتماعي، وتنبع أهمية التكافؤ في الفرص التعليمية من ارتباطه بالتكافؤ في فرص الحياة ذاتها وسائر متطلبات الحياة الاجتماعية؛ فالشهادة الجامعية تمكن من الجمع بين تحسين الوضع الاقتصادي والحراك الاجتماعي، فهي تسهم في تعزيز مكانته الاقتصادية والاجتماعية أكثر من أي عامل آخر؛

لذلك أصبح مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من المبادئ المهمة التي تسعى منظمات التعليم لتحقيقها مما ترتب عليها تزايد الطلب على التعليم العالي.

كما أثر التسارع والتقدم العلمي والتكنولوجي وما يشهده العالم من ثورة علمية وتكنولوجية امتدت لتشمل كل جوانب الحياة، وكل القطاعات الإنتاجية والخدمية، على زيادة في الإقبال على التعليم الجامعي وذلك لامتلاك مهارات ومعرفة تتناسب مع تلك التغيرات حيث إن التعامل مع الكم الضخم من المعرفة يحتاج تعليم قادر على فهمها ومواكبتها، فالتعليم العالي هو المسؤول عن إعداد الكوادر البشرية القادرة على التعامل مع هذه الثروة العلمية والتكنولوجية المتسارعة (الدهشان وآخرون، ٢٠١٧).

كذلك الزيادة السكانية حيث تعتبر عاملاً مهماً في زيادة الطلب على التعليم العالي، حيث تشير إحصائية الهيئة العامة للإحصاء، عن ارتفاع عدد سكان المملكة العربية السعودية إلى ٣٤.٢٢ مليون نسمة بنهاية النصف الأول من العام ٢٠١٩م، وبلغ عدد السكان الذكور ١٩.٧٤ مليون نسمة ما يعادل ٥٧.٧% من إجمالي السكان، مقابل ١٤.٤٨ مليون نسمة من الإناث ما يعادل ٤٢.٣% من الإجمالي، أما في ما يتعلق بتوزيع عدد السكان بحسب فئات العمر، فقد أشارت الإحصائية إلى أن ٤٧% من عدد السكان في السعودية يتركز في الفئة العمرية بين ٢٠ و٤٤ سنة (الهيئة العامة للإحصاء،٢٠١٩). وهذا مما يشير إلى تزايد الطلب على التعليم العالي حيث هناك ارتفاع في نسبة الفئة العمرية للفترة ما بعد المرحلة الثانوية فيكون هناك إقبال أكثر على الجامعات، كذلك فيلاحظ هناك انتقال سكان القرى إلى المدن حيث النمو والتقدم الاقتصادي والحضري وهذا مما يؤثر على حجم تزايد الطلب على التعليم العالي والإقبال علية.

وفي ظل تلك العوامل التي تؤدي دوراً بارزاً في الطلب على التعليم العالي يشير جورج (٢٠٠٨) إلى أبعاد تساعد على تحديد الاتجاهات في الطلب على التعليم العالي، حيث يحدد بعد أفقي: يتمثل في تزايد الطلب على الالتحاق بالتعليم الجامعي من خريجي المرحلة الثانوية، بحيث أصبح حجم الطلب أكثر من قدرة الجامعات في التجهيز لهذا الطلب، وما يحتاج له من تجهيزات إدارية وبشرية وفنية تعمل بفاعلية للتخريج كوادر ذات كفاءه عالية، أما البعد الآخر هو البعد الرأسي: حيث يتمثل هذا البعد في الرغبة في مواصلة التعليم العالي والدراسات العليا والاستمرار فيه.

ونتيجة لذلك فقد يلاحظ وجود اختلال في التوازن بين النمو الكمي لأعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي وبين الطاقة الاستيعابية للجامعات أثر في نوعية وجودة التعليم الجامعي، حيث إن تزايد أعداد الطلبة دون أن يصاحبه توسع في المباني والتجهيزات والأجهزة والتقنيات، وكذلك في أعداد أعضاء هيئة التدريس والموظفين وسواهم من القوى العاملة، يترتب عليها ظهور مشكلات أخرى ونتائج عكسية في المخرجات (خليفة،٢٠٠٧). وقد أكد على ذلك المنيع (١٩٩٩) حيث إن الطلب المتزايد على التعليم العالي أدى إلى ظهور العديد من المشكلات ذات التأثير على الكفاءة الداخلية والخارجية، حيث إن زيادة أعداد الطلبة يؤدي إلى زيادة نصاب أعضاء هيئة التدريس؛ مما يؤثر على أسلوب التدريس والتفاعل مع الطلبة، كذلك فإن القبول في تخصصات لم يعد لها قبولاً في سوق العمل يؤدي إلى زيادة في نسبة البطالة في المجتمع، فبتالي تؤثر تأثيراً كبيراً على مستقبل الأفراد ومجتمعاتهم.

وبناء على ذلك فيؤثر الطلب المتزايد على التعليم العالي على التمويل لا سيما إذا كان اعتماد الجامعات على التمويل الحكومي، فالإقبال على التعليم العالي يمثل تطورا ملحوظاً في الاهتمام بهذه المرحلة، إلا أن استمرار التوسع في الطلب على مؤسسات التعليم العالي يشكل ضغطاً لتوفير المزيد من الفرص التعليمية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة، وهو ما يؤدي بدوره إلى ظهور تحديات لتلك الجامعات في التمويل الحكومي لتوفير ما يلزم من موارد مالية إضافية لجعل ذلك التمويل كافياً، لذلك تتجه الجامعات إلى الأخذ بأشكال جديدة ومتنوعة للتمويل لتمكنها من تحسين كفاءتها والتنوع في خدماتها في ظل الطلب المتزايد عليها (الحميدي، ٢٠١١).

رابعاً: نتائج البحث وتوصياته:

- النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: ما العوامل المؤثرة في الطلب المتزايد على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟

يعد الطموح التعليمي للطلبة والرغبة في مواصلة التعليم للحصول على فرص وظيفة ومستوى حياة أفضل من أهم العوامل المؤثر في الطلب على التعليم العالي، وهذا يؤكد ما آلت إليه نتائج دراسة أبو كليلة (٢٠٠١) حيث يعد الحصول على وظيفة، وتحقيق مركز اجتماعي أفضل هي من أكثر العوامل التي تدفع الطلاب والطلبات للالتحاق بالتعليم الجامعي. كما أن هناك عوامل أخرى أكدت على رغبة الطلبة في مواصلة تعليمهم الجامعي لا سيما فيما تعيشه

المملكة العربية السعودية من نهضة وتطور في كافة المجالات، حيث إن من تلك العوامل ما يلي:

١- التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي أدت إلى تغيرات في النظرة إلى التعليم وأهميته في بناء مجتمع متقدم ومزدهر، وما تبنته رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م في تحقيق محاورها للوصول إلى مجتمع حيوي، واقتصاد مزهر، ووطن طموح، هو الاهتمام بتوفير نظام تعليمي على مستوى عالي للجميع، ومنسجم مع احتياجات سوق العمل؛ لذا فيعد النمو الاقتصادي من العوامل المهمة في تزايد الطلب على التعليم العالي.

٢- الحاجة إلى قوى بشرية وطنية مدربة ومؤهلة تأهيلاً عالياً لتتولى العديد من الوظائف الخاصة (توطين)، حيث تهدف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م إلى خفض معدل البطالة من ١١,٦% إلى ٧%، لذا فيتجه الطلب المتزايد على التعليم العالي لا سيما في التخصصات التي تحظى بنسبة أكبر في التوظيف مستقبلاً.

٣- النمو الحضاري الذي تشهده المملكة العربية السعودية وزيادة نسبة الانتقال إلى المدن والذي أدى بدورة إلى زيادة الطلب على التعليم العالي.

٤- الحراك الاجتماعي والرغبة في تحسين مستوى الفرد اجتماعياً ووظيفياً، حيث إنه من خلال التعليم يتمكن الفرد من الحصول على وظيفة أو الحصول على ترقية مما يؤدي إلى تحسن وضع الفرد عما كان عليه في السابق.

٥- التقدم المعرفي والتكنولوجي في مختلف المجالات والتخصصات والتي تسهم بدورها في تقدم وتطور المجتمعات واندماجها مع التغيرات العالمية، حيث أدى دوراً هاماً في زيادة الطلب على التعليم العالي.

- النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: ما الآثار المترتبة على الطلب المتزايد على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؟

١- تزايد نسبة الأفراد العاطلين عن العمل؛ وذلك نتيجة لتزايد الطلب على التعليم العالي بنسبة تفوق قدرة الجامعات على استيعاب خريجي المرحلة الثانوية مما يؤدي إلى زيادة في أعداد العاطلين عن العمل من المتعلمين، وهذا يتفق مع ما جاء في دراسة العبد المنعم (٢٠١٦) حيث إن الطلاب الذين لم يتم قبولهم في الجامعات لا يملكون بدائل

تمكنهم من الالتحاق بسوق العمل، فالكفاءات المطلوبة في سوق العمل تتجه غالبها لحاملي الشهادات الجامعية.

٢- الهدر التربوي وقلة وجود عوائد من التعليم؛ وذلك نتيجة لما قد يكون عليه من قبول خريجي المرحلة الثانوية في تخصصات نظرية لا تلبي رغبة الطلبة وسوق العمل، ويتضح ذلك فيما أشارت إليه نتائج دراسة الزامل (٢٠١٨) حيث إن بيانات القبول في الجامعات تشير إلى أن غالبية المتقدمين يتم استيعابهم في البرامج النظرية التي يزيد فيها أعداد الخريجين عن احتياجات سوق العمل.

٣- تدني جودة المخرجات في مؤسسات التعليم العالي، حيث إن الزيادة في أعداد الطلبة بدرجة تفوق الإمكانات المادية والبشرية لتلك المؤسسات يؤثر على أداء أعضاء هيئة التدريس، وعلى تفاعلهم مع الطلبة، كما يؤثر ذلك في توفير الأجهزة والبرامج المطلوبة، والبيئة المناسبة والكافية للتعلم.

٤- ارتفاع تكاليف الإنفاق على التعليم العالي وتمويلها والذي يعد المرتكز الأساسي لتحقيق مؤسسات التعليم العالي دورها في الارتقاء بالمجتمع وتقدمه فكرياً وعلمياً، وهذا يتفق مع نتائج دراسة الدمخ وآخرون (٢٠٢٠) في أن قضية تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية من أهم القضايا التي تواجهه وزارة التعليم فالتعليم يمر بمعدلات نمو مرتفعة عن المخصصات المالية لها، فلا بد من التوجه لزيادة فعالية مؤسسات التعليم العالي في ظل الإقبال المتزايد عليه، ورفع كفاءته وتوفره للجميع.

ومن العرض السابق يتضح أن الطلب المتزايد على التعليم العالي تمتد آثاره على كل من الطلبة، ومؤسسات التعليم الجامعي، وكذلك المجتمع، فخريجي المرحلة الثانوية غير القادرين على شغل أوقاتهم قد تسبب بظهور مشكلات أخرى تؤثر عليهم وعلى مجتمعهم كالانحرافات واللجوء إلى أفعال خاطئة، كذلك وتتأثر الجامعات بمخرجات تعليمية لا تتناسب مع ما يطمح له المجتمع فزيادة الطلب على التعليم العالي يؤدي بالجامعات إلى قلة كافية تمويلها، وبالتالي قلة فاعليتها وكفاءتها؛ لذا تعد مشكلة الطلب على المتزايد على التعليم العالي مع عدم قدرة الجامعات على قبول الطلبة له آثار سلبية لا بد أن تعالج قبل أن تصبح مشكلات من الصعب تداركها.

- النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: ما المقترحات التي تمكن الجامعات السعودية من تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي؟

١- التوسع في نظام التعليم عن بعد لا سيما في التخصصات النظرية بحيث يكون لمخرجات هذا النظام اعتماداً، وقبولاً في سوق العمل.

٢- تعزيز الاهتمام بالكليات التقنية والمهنية وإتاحة فرص أوسع لخريجها للالتحاق بوظائف مناسبة في سوق العمل، وهذا ما تتفق معه في دراسة حجازي (٢٠١١) في تعزيز مفهوم التدريب التحويلي لدى خريجو المرحلة الثانوية وهو الالتحاق بمؤسسات التدريب التقني والمهني، حيث إنه لا بد أن تتاح لخريجي تلك المؤسسات فرص مباشرة للعمل في وظائف مناسبة، كما تتاح لهم فرص لاحقة للدراسة الجامعية.

٣- توفير قروض للطلاب لمساعدتهم في الحصول على كلفة تعليمهم لزيادة الإقبال على الجامعات والكليات الأهلية، حيث تتجه المملكة العربية السعودية مع رؤية ٢٠٣٠م لزيادة مشاركة القطاع الخاص في جميع المجالات؛ لذا لا بد من توفير وسائل معينه على الإقبال على هذا النظام التعليمي.

٤- افتتاح تخصصات ومسارات علمية متنوعة ومطلوبة في سوق العمل بشكل مستمر.

ووفق المعطيات السابقة يتضح أنه من أهم الحلول الممكنة للطلب المتزايد على التعليم العالي هو العمل على دعم كافات منظومة التعليم العالي وتحسين صورتها وصورة مخرجاتها، وكذلك العمل على تشجيع مخرجاتها على العمل في وظائف مختلفة حتى يكون لتلك المؤسسات والقطاعات إقبال عليها من قبل خريجي المرحلة الثانوية، حيث إن افتتاح تلك المؤسسات مع عدم وجود دعم لها من قبل سوق العمل والمجتمع يؤدي إلى عدم الاستفادة منها؛ حيث يتبين من خلال الشكل التالي ضرورة توزيع مخرجات المرحلة الثانوية على كافة مؤسسات التعليم العالي؛ المصدر: (حجازي،٢٠١٠: ٤٠٩).

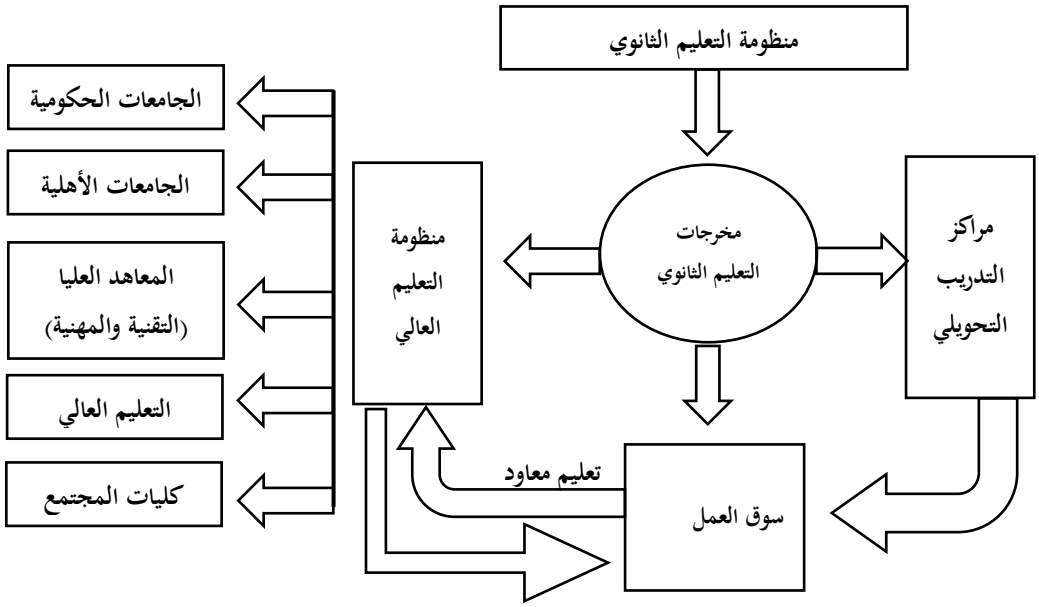

شكل (١) مخطط مقترح يوضح توسيع الدراسة والعمل والتدريب لدى مخرجات التعليم الثانوي

التوصيات:

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج يمكن طرح بعض التوصيات تمثل بما يلي:

- **الاستفادة من التجارب العالمية في حل والتخفيف من مشكلة الطلب المتزايد على التعليم العالي.**
- **التوسع في الجامعات الأهلية مع مراعاة الرسوم المالية ووضع حدود لها لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي.**
- **تطوير الأقسام النظرية التي تشهد إقبالاً متزايداً عليها بما يتناسب مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م ومتطلبات سوق العمل.**

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أبو كليلة، هادية محمد رشاد. (٢٠٠١). *التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بحوث ودراسات*. دار الوفاء.

جورج، دميان. (٢٠٠٨). *الجامعة الإفتراضية مدخل لمواجه الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي رؤية تربوية معاصرة*. المؤتمر العلمي من بعد في الوطن العربي، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة، كلية التربية. (١٦) ٣١٤-٣٨٦.

الحبيب، فهد إبراهيم (١٧-٢١ أبريل ٢٠٠٦) *مستقبل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: إستراتيجية مقترحة*. مؤتمر إستشراف مستقبل التعليم، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.

حجازي، اعتدال عبد الرحمن. (٢٠١٠). *إطار تصور مقترح لزيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات السعودية*. المؤتمر القومي السابع عشر التقارب العربي في برامج التعليم الجامعي وقبل الجامعي، القاهرة. (١٧) ٣٩٨-٤١٤.

الحميدي، منال حسين. (٢٠١١). تصور مقترح لتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ظل زيادة الطلب الاجتماعي. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس- رابطة التربويين العرب، مج٥، ع٤*، ٩٠٣-٩٤١.

خليفة، فاطمة محمد حمزة. (٢٠٠٧). *الطاقة الاستيعابية للجامعات السعودية في ضوء زيادة الطلب المجتمعي على التعليم الجامعي: رؤية مقترحة* [رسالة ماجستير منشورة]. جامعة طيبة: كلية التربية.

درويش، محمود أحمد. (٢٠١٨). *مناهج البحث في العلوم الإنسانية*. مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع.

الدمخ، أمينة محمد، والبارقي، مصلحة حسين، والمهيدلي، سامية تراحيب. (٢٠٢٠). تصور مقترح لتطوير نظام التمويل بالمملكة في ضوء رؤية ٢٠٣٠. *المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية- المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، ع١٥*، ١٧٧-١٩٨.

الدهشان، جمال علي، ولاشين، محمد عبد الحميد، والمهدي، ياسر فتحي الهنداوي، والعتيقي، إبراهيم مرعي. (٢٠١٧). *اقتصاديات التعليم في عصر المعرفة الأصول الفكرية والقضايا المعاصرة*. مكتبة الرشد.

الزامل، محمد عبد الله عبد الكريم. (٢٠١٨). توجيه الطلب على التعليم في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية، جامعة الفيوم-كلية التربية، مج٩، ع٢*، ١-٤٥.

زمان، حسام عبد الوهاب. (٢٠١٤). خيارات مقابلة الطلب على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: دراسة إستطلاعية. *مجلة رابطة التربية الحديثة، مج٦، ع٢٠، ٣٦-٧٠.*

سليم، ماهر. (٢٠١٨). *التعليم العالي الواقع والتغيير.* صحيفة جامعة عمان العربية. http://aaunews.net

العبد المنعم، فهد محمد فريح. (٢٠١٦). *سياسة القبول في مؤسسات التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية الواقع وسبل التطوير: دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، جامعة عين شمس- كلية التربية، مج٤٠، ع٢، ١٤٣-٢٥٦.*

الغامدي، حمدان بن أحمد، وعبد الجواد نور الدين محمد. (٢٠١٥). *تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية*. مكتبة الرشد.

اللجنة العليا لسياسة التعليم. (١٤١٦هـ). *وثيقة سياسة التعليم في المملكة*. وزارة التعليم.

نمور، نوال. (٢٠١٢). *كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم* [رسالة ماجستير منشورة]. جامعة منتوري، كلية العلوم.

المنيع، محمد عبد الله. (١٩٩٩). *توضيح وتقويم العلاقة بين منجزات التعليم العالي والتنمية الشاملة في المملكة*. الندوة الجامعية الكبرى الجامعة ومئوية التأسيس. جامعة الملك سعود، كلية التربية. ٤١-٨٥.

وزارة التعليم. (٢٠٢٠). وكالة الوزارة للتخطيط والتطوير مركز إحصائيات التعليم ودعم القرار. https://departments.moe.gov.sa

الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية. (٢٠٢٠). https://www.stats.gov.s

رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. (٢٠١٨). وثيقة التحول الوطني، الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني. https://vision2030.gov.sa